دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني

لارا قنيص **د. إسماعيل عريقات**

دائرة الإدارة العامة
كلية الحقوق والإدارة العامة
جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى فعالية وكفاية السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني، وإيضاح مستوى التنسيق بين الجهات المختصة لمكافحة البطالة. وبالإضافة إلى التعرف على أسباب انتشار ظاهرة البطالة والتحديات التي تواجهها. ولتحقيق غرض الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال اتباع الأسلوب الكيفي لإجراء (7) مقابلات مع الجهات المختصة بموضوع الدراسة، وعلى الأسلوب الكمي في توزيع (150) استمارة على المواطنين.

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى أنه هناك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بمكافحة البطالة، وقد ظهر ذلك من خلال وجود سياسات واستراتيجيات صادرة من قبل الجهات المختصة في مكافحة البطالة لكن هذه السياسات مبنية على فرضية غير واقعية، فهي ذات بُعد خيالي أكثر من عملي. كما أوضحت الدراسة أن فعالية وكفاية السياسات الحكومية توثر في مكافحة البطالة بدرجة متدنية، واستنادًا لذلك كانت أبرز التوصيات هي ضرورة العمل على تعزيز السياسات الحكومية المختصة بمكافحة البطالة في فلسطين وجعلها أكثر واقعية وقابلة للتطبيق. ضرورة وضع سياسات حكومية تحد من الواسطة والمحسوبية في التوظيف، وسياسات تقوم بالتوظيف على أساس الكفاءة وليس الأقدمية، وأخيرًا وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والعمل على زيادة المشاريع التي تتعلق بمساعدة الأشخاص العاطلون عن العمل.

الكلمات المفتاحية: *السياسات الحكومية، مكافحة البطالة، الفعالية، الكفاية، التنسيق.*

المقدمة

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه دول العالم، فهي قضية عالمية وعامة لا تخص بلدًا أو شعبًا من الشعوب بعينه، فهي تعيق التنمية وتؤثر على الاقتصاد والمجتمع من قلق وإحباط وتهدد استقرار المجتمع حيث أنها توجد بدرجات متفاوتة في معظم دول العالم، وقد يظل موضوع التوظيف أو التشغيل الكامل للقوى العاملة هدفا ومتطلب تسعى إليه جميع الدول بشكل أساسي ،كما أن درجة معاناة الدول من البطالة وأسلوب معالجتها تختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتراوح موقف الدولة تجاه البطالة من التجاهل التام أو عدم النظر إليها كمشكلة اجتماعية، بالمقابل جهود تبذل الدول فيها جل الاهتمام من حيث الدراسة والتحليل للوقوف على الأسباب والعوامل المؤدية إليها، وذلك لتحديد ووضع أنجح السبل للحد منها وعلاجها (الطيب، 2020: 331-332).

وأصبحت البطالة تؤثر بالعديد من جوانب الحياة أهمها الجانب الاقتصادي بشكل سلبي وذلك بسبب افتقار عمليات التنمية وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15% من عدد المهاجرين في

* تم استلام البحث في يونيو 2022، وقبل للنشر في سبتمبر 2022، وسيتم نشره في ديسمبر 2025.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2025، ص ص 1- 14، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2022.145988.1276

دراسة مستلة من حلقة البحث في الإدارة العامة جامعة بيرزيت.

العالم وهذا يشكل بحد ذاته عامل أساسي لزيادة البطالة وزيادة حجم الفقر لذلك كل ما قل النمو الاقتصادي زاد نسبة البطالة، وهذه هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (عبدالكريم، عبدالله، الطيب، 2015: 60).

وعليه تبذل الحكومات الفلسطينية جهوداً كبيرة لمكافحة البطالة في فلسطين لأنها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومات، لذلك تسعى الدول والحكومات للتخفيف من حدة البطالة في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء، واهتمت بمعالجة مشكلة البطالة ومرونة سوق العمل لأن عدم مرونة سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تعيق مشكلة البطالة في الاقتصاد. ومن جهة أخرى يرى العديد من الاقتصاديين أن الأداء الاقتصادي والتضخم والكثافة الرأسمالية تؤثر بشكل حاسم في مشكلة البطالة، لذلك تسعى الحكومات إلى تحديد محددات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني وقياس مدى تأثير كل متغير من المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني (أبو مدللة، 2018: 60).

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

مفهوم البطالة

وتعرف البطالة على أنها «الأفراد الذين لا يعملون ذهنيًا أو عضليًا أو غير ذلك من الأعمال، ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه، لكن ليس لهم فرص للعمل وهي نتيجة للتنافس في الإنتاج واتباع سياسة الاحتكار وهي تزيد من النظام الرأسمالي» (عبد اللطيف،2021: 59). وكما وتعرف البطالة على أنها «حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يُمارسونها، ولم يتمكّنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعّالة في المجتمع، حيث إنّهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار»، ويرتبط مصطلح البطالة بالقدرة على ممارسة العمل مع ضرورة سعي الشخص لإيجاد فرصة للعمل (محمد، 2021).

أنواع البطالة:

1- البطالة الاحتكاكية

يحدث هذا النوع من البطالة عندما يقوم الأفراد بتغيير وظائفهم طواعيةً داخل الدولة، فبعد ترك الشخص لوظيفته من الطبيعي جدًا أن يستغرق وقتًا للعثور على وظيفة جديدة، ومن الأمثلة على البطالة الاحتكاكيّة دخول القوى العاملة حديثة التخرج إلى سوق العمل وتصنيفها ضمن قسم البطالة إلى حين العثور على الوظيفة المناسبة، ضمن مجال دراستهم، وعادةً ما يُعد هذا النوع من البطالة قصير الأجل، والذي يشكل الأقل تأثيرًا على صحة الاقتصاد والنظرة العامة له، فهو نتيجة طبيعية تثبت أنَّ العمليات داخل السوق تستغرق وقتًا (إرشيد، 2021).

2- البطالة الدورية

يحدث هذا النوع من البطالة في فترات الانتعاش والانكماش الاقتصاديّ على شكل تباين في أعداد العاطلين عن العمل، فمثلًا عند اختلاف أسعار النفط يتأثر معدّل البطالة حول العالم، بحيث يرتفع معدل البطالة خلال فترة الركود وينخفض خلال فترات النموّ الاقتصاديّ، وتستخدم الحكومات عدّة أساليب مختلفة لعلاج هذا النوع من البطالة وذلك بسبب الأثر السلبيّ الكبير الذي من الممكن أن يشكّله هذا النوع على الجانبي الاقتصاديّ والاجتماعيّ (إرشيد، 2021).

3- البطالة الهيكلية

تعتبر البطالة الهيكليّة من التغييرات التكنولوجيّة في هيكل الاقتصاد الذي يتضمن سوق العمل، فعند إجراء تطويرات تكنولوجيّة في بيئة العمل كاستبدال وسائل النقل أو أتمتة عمليات التصنيع والتغليف، فإنَّ ذلك سيؤثّر على حجم العمالة المطلوبة داخل المصانع أو الشركات المنتجة، فاستبدال الموظف بالآلة أو التكنولوجيا سيساهم في رفع معدل البطالة بشكلٍ كبير، هذا وتعد عملية إعادة ترتيب هؤلاء الموظفين وتدريبهم على التعامل مع التكنولوجيا أمرًا مكلفًا وتستغرق وقتًا طويلًا (إرشيد، 2021).

4- البطالة المؤسسية

تحدث البطالة المؤسسيّة من خلال العوامل والحوافز المؤسسيّة طويلة الأجل أو الموجودة بشكل دائم في الاقتصاد، كفرض الحكومات سياسات جديدة متعلّقة بالحد الأدنى للأجور، أو برامج المزايا الاجتماعيّة، أو الضمان الاجتماعيّ، أو

ارتفاع معدلات النقابات في مؤسسات سوق العمل، بالإضافة إلى قوانين الترخيص المهنيّ المقيّدة بشكل كبير، وغيرها العديد من العوامل الأخرى التي تلعب المؤسسات دورًا فيها (إرشيد، 2021).

5- **البطالة الطوعية**

وهي البطالة التي تتم عندما يقرر العامل أن يترك العمل لأنه لم يعد بحاجته ماليًا، فيكون معه المال الكافي الذي يسمح له بالبقاء في المنزل وانتظار الفرصة المثالية (حياتك، 2020).

أيضا تنشأ هذه البطالة نتيجة وجود فئة من القوى العاملة لا ترغب في العمل عند مستويات الأجور السائدة، وقد تكون هذه الفئة من أصحاب المهارات العليا ولكن هذه البطالة تختفي بمجرد ظهور وظائف مناسبة ذات أجور عالية تتفق وخبرات هؤلاء العاملين، ويطلق عليها البطالة الاختيارية (مصطفى، 2015: 14).

6- **البطالة الإجبارية**

تعرف بالبطالة الاضطرارية، وهي تنشأ عندما يضطر العامل أو يجبر على ترك عمله لسبب أو لأخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلاً أو يغلق أحد المصانع أبوابه و يستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، رغم أن العامل راغبًا لمستوى الأجر السائد، ويطلق على هذه البطالة كذلك البطالة الكينزية، أو بطالة نقص الطلب، حيث يعرف كينز هذا النوع من البطالة على أنها: «تلك التي تحقق عدم قدرة الطلب الكلي على امتصاص كمية إنتاج إلى عدم مرونة الأجور النقدية يشارك فيها إجمالي القوة العاملة المتاحة»، وهذا يعود أساسا بالانخفاض، حيث رفض كينز فرضية مرونة الأجور التي نادى بها الكلاسيك، وقال بأن الأجور في الواقع جامدة وخصوصًا أن العمال لا يقبلون بتخفيض الأجور حتى في حالة الركود الاقتصادي، وبسبب جمود الأجور تحدث البطالة الإجبارية (الأسطل، 2014: 28).

أسباب البطالة

تلعب المشاكل الاقتصادية دورًا كبيرًا في زيادة أعداد البطالة فالدول التي تعاني من أزمات اقتصادية تؤثر على القوى العاملة في العديد من المؤسسات التي تتأثر بالظروف الاقتصادية، كما وأن زيادة أعداد السكان بشكل غير مخطط له ينعكس على زيادة حجم البطالة في الدول، علاوة على زيادة أعداد الخريجين وقلة فرص العمل المتوفرة، وذلك في ظل وجود الفساد وتوظيف الأشخاص غير المؤهلين، وفي الختام لا بد من تأثير الاحتلال وسياسة التهجير على زيادة حجم البطالة (حياتك، 2020)

فعالية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني:

يعتبر القطاع الحكومي دور هام للحد من مشكلة البطالة من خلال فرص العمل التي يوفرها، لكن يوجد قلة في العدد الذي يستوعبه القطاع العام الفلسطيني بسبب عدم تمتع السلطة الفلسطينية بالسيادة الكاملة على أراضيها واعتماد السلطة على المعونات الخارجية في تغطية موازنتها السنوية، أيضا القطاع الخاص الفلسطيني ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ويعتمد وجوده على جهود شخصية من المستثمرين الفلسطينيين ،حيث يوجد غياب رعاية الدولة الفلسطينية الحقيقة والفاعلة بسبب معيقات الاحتلال الإسرائيلي ويتصف هذا القطاع بتدني مستوى الأجور حيث الحد الأدنى للأجور اكثر من ألف دولار شهريًا وأيضا يعتبر القطاع الأهلي في فلسطين من القطاعات العامة في المجتمع المدني لكن هذا القطاع المتمثل في المؤسسات الأهلية كالجمعيات و التعاونيات المختلفة يعتبر من القطاعات الضعيفة فيما يتعلق بخلق فرص عمل جديدة، حيث إن مساهمة هذا القطاع في توفير فرص عمل من إجمالي القوى العاملة تقل عن 10%، مما يدلل على تراجع الوعي التعاوني وعدم الرغبة في الانتماء للعمل الجماعي التعاوني في ظل انحسار ظاهرة التكافل الاجتماعي (هلسه، 2016: 139).

كفاية السياسات الحكومية الفلسطينية في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني:

البطالة في فلسطين فهي تشكل حالة فريدة ناتجة عن تراكم مكونات مركبة من السياسات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء من خلال سياسات الاحتلال الاقتصادية التي عملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتدمير بُنى هذا الاقتصاد والحد من كفاءته وإمكانات تطوره وتقدمه والسياسات المتبعة ضد الطبقة العاملة الفلسطينية

في ظل انعدام قوانين الحماية الاجتماعية الفلسطينية وغياب التخطيط التنموي الملائم واقتصار السياسات على معالجة الظروف الطارئة والتي لم تسهم في بلورة تخطيط استراتيجي قائم على رؤية مستقبلية تعالج إشكاليات المجتمع الفلسطيني (عبد الحق، 2014: 80).

يتمتع القطاع الخاص بدور مهم في قيادة النمو الاقتصادي، في ظل الاستفادة من الإجراءات والمبادرات الحكومية في إطار تحسين البيئة التجارية والاستثمارية؛ لتكون بيئة جاذبة ومعززة للاستثمارات الخارجية، وتنمية وتشجيع الاستثمارات الداخلية من خلال تطوير الأنظمة التجارية والاستثمارية، وتبسيط الإجراءات الخاصة بإنشاء الأعمال وتطويرها ،وتتمثل خطوات إعادة بناء ثقة القطاع الخاص في إزالة الحواجز التنظيمية والتشريعية لتشجيع الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية، وتوفير الدعم لتسييل تحول القطاع الخاص نحو تطبيق أعمى لمعايير الكفاءة الإنتاجية، مع دعم تنمية المنتج المحلي لتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين جاذبية المنتجات والخدمات المحمية، وبالتالي تحسين ثقة المستهلكين بالمنتج المحلي مقابل المستورد، إن تعزيز قدرة القطاع الخاص زاد من التفاعل بشكل ديناميكي مع التغيرات المعرفية والتقنية، والاستجابة بفاعلية لمتطلبات البيئة المحيطة المتغيرة من أجل تعزيز الثقة عالميًا في الاقتصاد المحلي، وتكثيف مساهمتها في التنمية، وذلك عبر إجراء إصلاحات، وتبني سياسات أكثر فاعلية، وتحفز القطاع الخاص على تعزيز دوره في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تحسين مساهمتها في التشغيل، والناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات في الأراضي الفلسطينية ومن أجل تحسين بيئة العمل للمنشآت الاقتصادية في فلسطين، يتطلب مراجعة القوانين والأنظمة التي تؤثر في بيئة الأعمال التجارية العامة في ظل تغير البيئة المحيطة، وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتجات، إضافة لتعزيز مرتبة فلسطين ضمن مؤشر سيولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (نصر الله، 2018: 182).

مراجعة الدراسات السابقة

دراسة (خلوف، 2017)، «تغير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين (2007-2015)»، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسية لبطالة الخريجين والتعرف على التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لبطالة الخريجين في المجتمع الفلسطيني والوصول إلى حلول تساهم في الحد من بطالة الخريجين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أبرزها: تعتبر معدلات البطالة مرتفعة حيث بلغت حوالي32.7% ويعود السبب إلى عدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات سوق العمل. وأهم ما أوصت به الدراسة بضرورة العمل على خلق مناخ استثماري من خلال قوانين تشجع الاستثمار والتوظيف الجيد للمساعدات الخارجية وأعمال الدعم.

دراسة (زنديق، 2017)، «دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم»، هدفت الدراسة إلى التعرف على معدلات البطالة في فلسطين وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها والمشكلات التي تواجه هذه المشروعات في محافظة طولكرم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: حيث إن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال فترة (2007-2015) بنسبة 4.2% والسبب في ذلك سياسة الاحتلال في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل. وأهم ما أوصت به الدراسة زيادة الدعم الحكومي والجهات الممولة للمشروعات بتقديم الإعانات والتسهيلات والاستشارات اللازمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند حدوث خسائر أو أزمات مالية لضمان استمرار تلك المشروعات.

دراسة (الأسطل، 2014)، «العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)»، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال هذه الفترة ودراسة أسباب نمو معدلات البطالة في فلسطين بصورة متزايدة خصوصًا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: يوجد العديد من العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين أهمها هو عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة إعادة النظر في برامج التوظيف الإغاثية الطارئة والمؤقتة بسبب محدودية هذه البرامج.

دراسة (أحمد، وغراب، 2019)، «دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر». حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم آليات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل بالجزائر التي تعالج اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وهي لها علاقة بالحياد أي الشفافية، والعمل على تكثيف الجهود

لمواجهة ظاهرة البطالة مع التركيز على تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى توفيرها لمناصب الشغل لتقليل من حدة البطالة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: تعتبر معدلات البطالة في الجزائر مرتفعة خاصة بين فئة الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، أيضا بالنسبة للأجهزة الوساطة التي وضعتها الحكومة للتخفيف من حدة البطالة فهي غير مستقرة بمجرد انتهاء عقد العمل يعود العامل إلى حالة البطالة أما بالنسبة للإجراءات فهي طويلة. وأهم ما أوصت به الدراسة بضرورة إعادة تنظيم الوكالة الوطنية وتحديد المهام والمسؤوليات، أيضا إنشاء مكاتب تكفل الشباب وتزويدهم بمعلومات وزيادة تدريبهم للعمل.

دراسة (أبو مدللة، 2018)، «محددات البطالة في فلسطين»، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات البطالة في فلسطين وتحديد أثر المتغيرات المستقلة وهي الزيادة السكانية و التسهيلات الائتمانية المباشرة والاستهلاك الكلي والإنفاق الحكومي على نسبة البطالة في فلسطين وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: أنه بلغت مرونة التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي (-0.507) وهذا يعني زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض نسبة البطالة 50%، حيث بلغ مرونة الاستهلاك الكلي حوالي (-0.809). وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة الاعتماد على التصنيع المحلي وتشجيعه ذلك يؤدي لاستيعاب عدد من الأيدي الفلسطينية في السوق المحلي.

دراسة (يوسف)، «الأزمة الاقتصادية العالمية و آثارها على التشغيل والبطالة في المناطق العربية»، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الحد من أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على المجتمعات والعمل على إعادة إنعاش الإنتاج بالاعتماد على الاستثمار والتشغيل والحماية الاجتماعية ومعرفة أثر هذه الأزمة من دولة إلى أخرى. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: جعل التشغيل وتحسين فرص العمل هدف أساسي للسياسات الاقتصادية أيضا العمل على توسيع التأمين ضد البطالة وحماية دخل الفرد. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة جعل العمالة هدف رئيسي في خطط التنمية الوطنية والتركيز عليها واتساع السياسات من أجل تحقيق نتائج أفضل في مجال العمالة،

دراسة (علي، 2016) «دور الدولة في مكافحة البطالة من خلال قوانين غير قوانين التشغيل»، حيث هدفت هذه الدراسة لمكافحة البطالة من خلال البحث عن الأدوات القانونية التي استحدثتها الدولة بهدف جعل المؤسسات الخاصة أداة لمكافحة البطالة واستخدام أفضل التدابير لتفعيل نشاط المؤسسة لتوفير أكبر قدر من الأعمال والتخفيف من البطالة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية وإدماج القطاع الخاص. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: تحقيق ما قامت به الدولة من ترتيبات قانونية وتنظيمية لإعادة تنظيم هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على خلق مناخ مناسب لتنمية القطاع الخاص. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وأهمية تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الدولة من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو (1999-2009) التي تعمل على تدارك العجز الاقتصادي والاجتماعي.

دراسة (أحيد، وأسلم، 2016)، «البطالة في موريتانيا»، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البطالة في موريتانيا ومعرفة أسبابها من هشاشة النظام الاقتصادي وضعف المنظومة التربوية وغياب الرؤية الواضحة فيما يتعلق بسياسات التشغيل كضعف مكونة التكوين المهني وعدم ملاءمة التكوين مع سوق العمل. عينة الدراسة تركزت في البطالة في موريتانيا. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: تعتبر أهم العقبات التي تواجه دمج الأشخاص قليلي الحظ من التعليم ومن دون مؤهل هي العقليات الاجتماعية المتخلفة والمرتبطة بالتكوين الطبقي البدوي التي تجعل العاطلين عن العمل لا يقبلون الأعمال اليدوية بالنظر إليها على أنها مرتبطة بالأجير. وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التركيز على آليات مواجهة مشكل البطالة مثل الآليات التنظيمية بحيث يجب إجراء مسح لمستوي البطالة يعتمد الأسس العلمية المتعارف عليها وبإشراف فني من المكتب الدولي للشغل يتم الأخذ بالآليات التي تم عرضها مقدمًا في القطاعات التي يرى أن لها تأثيرًا مباشرًا في خلق الثروة وفرص العمل.

دراسة (إسليم، 2019) «دور التدريب الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة»، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التدريب الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في الحد من بطالة الخريجين وبيان أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في قطاع غزة وأهمية دورها وهي مكون رئيسي من مكونات التشغيل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: حيث يعتبر واقع تقييم التدريب في منظمات المجتمع المدني حوالي (75.400%) وهي درجة كبيرة، أيضا دور التدريب في الحد من بطالة الخريجين حوالي (63.200%) وهي تعتبر درجة متوسطة

وأهم ما أوصت به الدراسة بضرورة متابعة الخريجين في الجامعات لفعالية التدريب الذي يتلقوه الخريجين والعمل على تجويد هذا التدريب أي التطوير من طرق وأساليب التدريب وإجراء التقييم بعد انتهاء التدريب بشكل مهني وشفاف.

دراسة (نصر الله)، «دور السياسات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين»، حيث تهدف الدراسة إلى تطوير القطاع الخاص وفهم طبيعة بيئة الأعمال القانونية والتركيز على الأعمال في فلسطين وتحسين البيئة التجارية وتنمية الاستثمارات الداخلية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي كان من أبرزها: حيث أدت سياسة الإصلاح من قبل الوزارة الاقتصاد الوطني تعزيز مكانة فلسطين وتسهيل بيئة الأعمال وأهم ما أوصت به الدراسة بضرورة تنفيذ المشاريع الاستثمارية بهدف تخفيض الإجراءات والوقت والتكلفة، أيضًا التركيز على تنفيذ الإصلاحات القانونية والإدارية والرقابية لتسهيل عمل في فلسطين وتشجيع البيئة التشريعية.

الإضافة العلمية

يتضح من خلال الدراسات السابقة إلى أن نتائج الدراسات جاءت متباينة إلى حد ما من دولة إلى أخرى، ولكنها اتفقت جميعها على أن مشكلة البطالة خطيرة على كافة نواحي الحياة ويجب محاربتها بكافة الوسائل، وفي هذا الصدد جاءت هذه الدراسة لتبني على ما تم تأسيسه من دراسات وسد الفجوة العلمية من خلال معرفة مدى كفاية وفعالية السياسات الحكومية لمكافحة البطالة وأهم أسبابها، حيث لم يتم الإشارة عن ذلك بالشكل المفصل وعلى وجه الخصوص في دولة فلسطين، وفضلاً عن ذلك ما يميز هذه الدراسة هو إلمامها بأدوات الدراسة المختلفة ما بين تحليل محتوى ومقابلات واستبيان لمعرفة كافة وجهات النظر والسماع من كافة الأطراف على عكس الدراسات السابقة التي اكتفت بأداة التحليل فقط.

مشكلة الدراسة

أظهرت الدراسات الحديثة، أن مشكلة البطالة هي مشكلة عالمية عامة وتؤثر بشكل خاص في فلسطين وتبذل الحكومات الفلسطينية دورًا كبيرًا لمكافحة البطالة والتخفيف من حدتها، حيث تراجعت نسبة البطالة في سوق العمل الفلسطيني بالنسبة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الربع الثاني لعام 2021، إلى 26.4 بالمئة، مع استمرار تعافي القطاعات الاقتصادية المحلية من تبعات جائحة كورونا، ويبلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية بنهاية الربع الثاني 154 ألف فرد و212 ألفا في قطاع غزة، حيث سجلت نسبة بطالة عند 45 بالمئة مقارنة مع 17 بالمئة في الضفة الغربية، و تعتبر العمالة الفلسطينية في إسرائيل إحدى مصادر الدخل الرئيسة للسوق المحلية، إذ يصل متوسط مداخيل العمالة الفلسطينية الشهرية إلى مليار شيكل (300) مليون دولار (خبيصة، 2021).

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى تساهم السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

أسئلة الدراسة

1- ما هي السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
2- ما مدى فعالية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
3- ما مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
4- ما مدى التنسيق بين الجهات المختصة لمكافحة ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
5- ما هي أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟
6- ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة البطالة في فلسطين؟

أهداف الدراسة

- معرفة ما هي السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
- عرض مدى فعالية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.

- بيان مدى كفاية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
- دراسة مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة البطالة.
- التعرف على أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني.
- بيان ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة البطالة في فلسطين

فرضيات الدراسة

- من المتوقع أن تسهم فعالية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة بدرجة متوسطة.
- من المتوقع أن تسهم كفاية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة بدرجة متوسطة.
- من المتوقع أن مستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة البطالة بدرجة متوسط.
- من المتوقع أن أبرز أسباب لانتشار البطالة هو انتشار الواسطة والمحسوبية في عمليات التوظيف.
- من المتوقع أن أبرز التحديات التي تواجه السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في فلسطين هي وجود الاحتلال الإسرائيلي

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة في خطورة مشكلة البطالة إذ تشير التقديرات إلى أنها بلغت 26%.
- معرفة التحديات والمعيقات التي تواجه السياسات الحكومية في مكافحة البطالة.
- التوصل إلى مقترحات يمكن من خلالها العمل على الحد من مشكلة البطالة
- إثراء المكتبات الجامعية الفلسطينية في أحد المواضيع الاجتماعية المعاصرة والتي تتعلق بمكافحة البطالة.
- تقديم تغذية راجعة للمهتمين في معرفة مدى توفر سياسات حكومية تكافح مشكلة البطالة وتحد منها.
- زيادة التوعية بمخاطر مشكلة البطالة على الحياة الاجتماعية

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

نظراً لأن الدراسة تهدف إلى معرفة دور السياسات الحكومية في مكافحة ظاهرة البطالة، فقد وجد أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع هذه الدراسة ولكون أدواته الأكثر فاعلية وجدوى. حيث إنه لا يكتفي في جمع المعلومات فقط، بل يتعداه إلى التحليل والوصف الدقيق والتفسير للوصول إلى استنتاجات تبنى عليها مقترحات الدراسة.

مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الأحداث أو الأفراد أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة. وبناءً على ذلك وبعد التحري نجد أن المؤسسات القادرة على الإجابة على أسئلة الدراسة الكيفية والتي لها علاقة بموضوع مكافحة البطالة تتمثل فيما يلي: وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة، ومعهد ماس، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومؤسسة شارك، وصندوق التشغيل، ومركز ديموقراطية حقوق العاملين. كما ويتمثل المجتمع الخاص بالسؤال الكمي «أسباب البطالة» من كافة المواطنين.

عينة الدراسة

لاستكمال إجراءات الدراسة وبناء على عنوان الدراسة وفرضياتها فقد تم الاعتماد على العينة القصدية من خلال إجراء 7 مقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في كل من (وزارة التنمية الاجتماعية، وزراه العمل، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، مرصد سياسات اجتماعية واقتصادية، معهد ماس، مؤسسة شارك)، وعلى العينة الميسرة في توزيع 150 استمارة على المواطنين. ومن خلال ذلك تعرف العينة القصدية بأنها العينة التي يعتمد الباحث\ة أن تكون من حالات معينة أو وحدات محددة لأنها تمثل المجتمع الأصل، وأما العينة الميسرة تعرف على أنها العينة التي تعتمد على ما هو متاح بحيث يختار الباحث\ة المفردات الميسرة له.

بيانات الدراسة

القسم الأول: البيانات الثانوية

وتعرف على أنها البيانات التي سبق جمعها وتسجيلها في سجلات أو نشرها بواسطة الهيئات أو أحد الباحثين (أي بيانات ثانوية داخلية وخارجية). مثل: أطروحات الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، والمقالات العلمية، والكتب، والتقارير، والمجلات والصحف، والمواقع الإلكترونية، والمنشورات الحكومية.

الجدول رقم (1)
التوزيع الذي تم اعتماده في تصحيح فقرات المقابلة

بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنية	بدرجة متدنية جداً
5	4	3	2	1

القسم الثاني: البيانات الأولية

وهي البيانات التي يقوم معد التقرير نفسه (الباحث) بملاحظتها أو جمعها عن طريق الملاحظة أو الاستقصاء أو المقابلات المتعمقة، وهي تكمل النقص في البيانات الثانوية، وتعالج الأخطاء فيها، ولا نلجأ إليها إلا في حالة انعدام البيانات الثانوية أو قصورها. مثل: المقابلات والاستبيانات.

جدول رقم (2)
تفسير النسب المئوية لمجالات الثقة في تصحيح فقرات المقابلة

النسبة	الدرجة
أقل من 50%	متدنية جداً
50% - 59%	متدنية
60% - 75%	متوسطة
76% - 89%	عالية
90% فأعلى	عالية جداً

الدراسة الميدانية - تحليل النتائج

«تصحيح الأداة المقابلة»

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول: ما هي السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

الأداة المستخدمة: تحليل محتوى

إن السياسات الحكومية المتبعة لمكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني تتمثل فيما يلي:

1- القيام باتفاقيات رسمية مع الدول المستضيفة للعاملين الفلسطينيين وتحدد فيها شروط تصدير العمالة والحفاظ على حقوقهم من خلال وزارة العمل الفلسطينية.
2- العمل على رفع القدرة الاستيعابية في القطاعات الأخرى من خلال سياسات تشجيع الاستثمار للقطاع الخاص التي تعمل على خلق فرص المزيد من فرص العمل واستيعاب أعداد كبيرة من الداخليين الجدد في سوق العمل.
3- توسيع نشاطات البناء والتشييد والخدمات في الأراضي الفلسطينية لخلق فرص عمل بديلة للعمالة الفلسطينية عوضاً عن الموجودة في سوق العمل الإسرائيلي.
4- تعديل نظام التعليم والتدريب القائم ومواءمته مع احتياجات سوق العمل الفلسطينية الحالية والمستقبلية.
5- دعم المشاريع الصغيرة ومشاريع التشغيل الذاتي وإنشاء مراكز خاصة لهذه المشروعات، حيث إن أكثر فرص العمل تأتي من خلال المشاريع الصغيرة، لذلك تركز الحكومة على تسهيل وتشجيع هذا النوع من المجالات الإنتاجية والاستثمارية للحد من البطالة.
6- إنشاء برامج التوظيف إغاثية طارئة ومؤقتة.

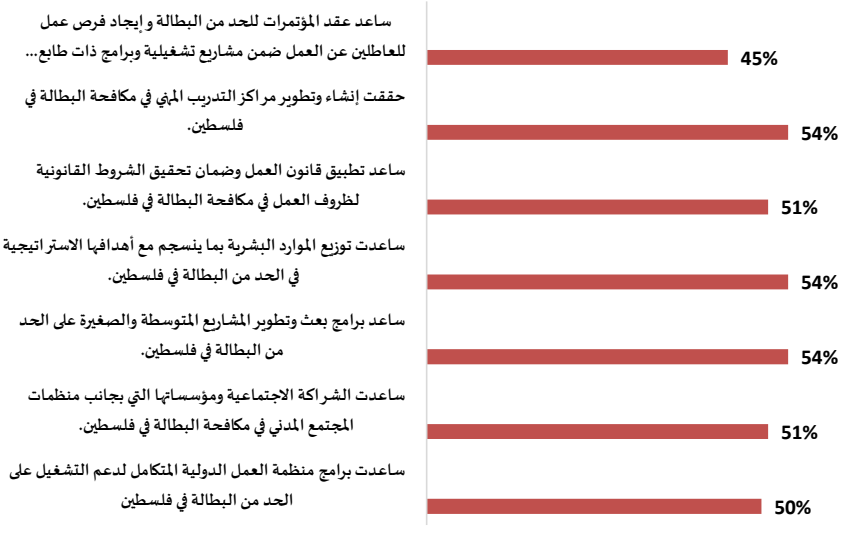

الرسم البياني رقم (1) فعالية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني: ما مدى فعالية السياسات الحكومية المتبعة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

الأداة المستخدمة: مقابلات

بأن فعالية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة البطالة بدرجة متدنية، حيث بلغ متوسطها الحسابي 51% مما يعني ذلك رفض الفرضية التي تنص على «تؤثر فعالية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة بدرجة متوسطة».

وقد حصلت الفقرة «ساعدت الشراكة الاجتماعية ومؤسساتها التي بجانب منظمات المجتمع المدني في مكافحة البطالة في فلسطين» على درجة 51% ويعود ذلك حسب ما أفاد به مدير السياسات في وزارة الاقتصاد الوطني بأنه هناك درجة عالية من الشراكة الاجتماعية بجانب مؤسسات المجتمع المدني التي لها دور كبير في الحد من البطالة إيجاد الحلول المناسبة لها من الأمثلة على هذه المؤسسات: التدريب المهني، وصندوق التشغيل، والجمعيات الريادية، وديوان الموظفين، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، UNRWA. وأضافت وزارة التنمية الاجتماعية أن هناك درجة عالية في فعالية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة وأكدت على ذلك من خلال أن صندوق التشغيل هو الذراع التشغيلية في وزارة العمل الفلسطينية.

أما بالنسبة للفقرة «ساعد تطبيق قانون العمل وضمان تحقيق الشروط القانونية لظروف العمل في مكافحة البطالة في فلسطين» فحصلت على نسبة 51% أي درجة متدنية ويعود ذلك وفق ما أشار إليه مدير البحوث في معهد ماس بأنه يوجد بنود متعددة تختص في مكافحة البطالة لكن لا يوجد تطبيق لهذه البنود مثل: ليست كافة المؤسسات تطبق حد أدنى للأجور أو إيجاز الأمومة وغيرها من البنود المكتوبة فقط دون تطبيق، فالمشكلة هي بالتطبيق. وقد أكدت السيدة/ رولا إبراهيم، وكيل مساعد وزارة التنمية الاجتماعية أن تطبيق قانون العمل ليس بالكامل، مثل أن المؤسسات الخاصة تستغل العامل ولا يوجد بها شروط قانونية تناسب ظروف العمل للعامل وبسبب سياسة الحد الأدنى للأجور.

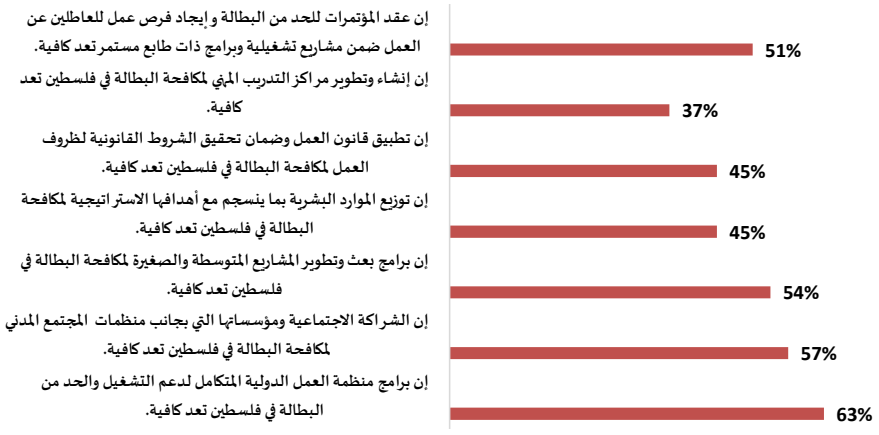

الرسم البياني رقم (2) كفاية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث «ما مدى كفاية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟»

الأداة المستخدمة: مقابلات

إن كفاية السياسات الحكومية تؤثر على مكافحة البطالة **بدرجة متدنية**، حيث بلغ **متوسطها الحسابي 50% مما يعني ذلك رفض الفرضية** التي تنص على «تؤثر كفاية السياسات الحكومية في مكافحة البطالة **بدرجة متوسطة**». وقد حصلت الفقرة «إن برامج منظمة العمل الدولية المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في فلسطين تعد كافية» على نسبة 63% وذلك استنادًا إلى قول **مديردائرة السياسات العمالية في وزارة العمل** بأنه عملت وزارة العمل على تبني تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع بالشراكة مع صندوق التشغيل مثل تنفيذ مشاريع ريادية (أعمال ابتكارية من المنزل) خلال فترة كورونا 2020،وتنفيذ مشاريع صغيرة متناهية الصغر لأشخاص ذوي الإعاقة 2017، ومشروع تعزيز ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي 2018، وحاليًا مشروع المال مقابل العمل لتوفير 4 ألاف فرصة عمل مؤقتة لمدة 6 شهور،

وبرنامج مشروعك، ومشروع الإقراض الطارئ وهو حالياً. كما وقد أكد معهد ماس «مرصد سياسات اجتماعية اقتصادية» أن نظمة العمل الدولية دورها فعال وكاف مثل الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي وتعمل على خلق فرص عمل كبيرة ولهم العديد من الخطط الاستراتيجية وتدخلات تنظيمية وسياسية لسوق العمل.

الرسم البياني رقم (3) التنسيق بين الجهات ذات علاقة في مكافحة البطالة

وحصلت الفقرة «إن إنشاء وتطوير مراكز التدريب المهني لمكافحة البطالة في فلسطين تعد كافية» على أدنى نسبة وهي 37%، فقد أكد كل من مدير السياسات في المرصد ومدير العمليات البرمجية في منتدى شارك الشبابي أن مراكز التدريب المهني ليست كافية وليست مربوطة بسوق العمل. وقد أكد معهد ماس أن إنشاء مراكز التطوير المهني تحتاج إلى الدعم الحكومي والحكومة غير قادرة على توفير الدعم بسبب وجود البطالة المقنعة لذلك السياسات الحكومية تفتقر الموارد المادية لذلك دعمها غير كافي للحد من البطالة.

تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

الأداة المستخدمة: مقابلات

إن التنسيق بين الجهات ذات العلاقة يؤثر على مكافحة البطالة بدرجة متوسطة حيث بلغ متوسطها الحسابي 68% مما يعني ذلك قبول الفرضية التي تنص على «يؤثر التنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة البطالة بدرجة متوسطة»

فقد حصلت الفقرة «يتم التنسيق بين المؤسسات والوزارات الحكومية في تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة البطالة في فلسطين» على نسبة 77% وهي نسبة عالية، وذلك يعود إلى ما أشار إليه باحث في مؤسسة المرصد بأن هناك آليات تنسيق عال يتم عقد العديد من الاجتماعات التي تتعلق بموضوع البطالة من أهم الاستراتيجيات خطة المواطن خطط عبر قطاعية ووزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة لهم دور كبير في تشغيل المواطنين. وقد أوضح مدير العمليات البرمجية في منتدى شارك الشبابي أنه يوجد العديد من الاستراتيجيات لمكافحة البطالة لكنها غير مطبقة مثل الحد الأدنى للأجور، وأضاف مدير البحوث في معهد ماس أنه يوجد تنسيق عال لكن المشكلة في الفعالية التنسيق وليس في وجوده.

فقد حصلت الفقرة «يتم التنسيق بين الوزارات الحكومية ومؤسسات الإعلام لمكافحة البطالة في فلسطين»، على أدنى درجة بنسبة 62%، وذلك يعود إلى ما أشار إليه مدير البحوث في معهد ماس أنه يوجد تحدث من قبل وسائل الإعلام عن البطالة لكن لا يقوموا بتقديم برامج للحد من البطالة فهم فقط يقومون بالاقتراح لكن لا يقدموا حلول من خلال الإعلام. وأكد مدير دائرة السياسات في وزارة العمل أن مؤسسات الإعلام تساعد في الترويج لحقوق العمال من خلال معرفة حقوق العاملين من الأجور لكن لا يتم إعطاء الاهتمام من قبل الحكومة لإنها متطلبات مبنيه على فرضية غير واقعية لأن السياسات الحكومية لا تملك أدوات قانونية ولا

جدول رقم (3)
تصحيح فقرات أداة الدراسة

بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	بدرجة منخفضة جداً
5	4	3	2	1

جدول رقم (4)
مفتاح التصحيح

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- بدرجة منخفضة جدا	1-1.80
مقبول- بدرجة منخفضة	1.81-2.61
جيد- بدرجة متوسطة	2.62-3.42
جيد جدا- بدرجة كبيرة	3.43-4.23
ممتاز- بدرجة كبيرة جداً	4.24-5

جدول رقم (5)
معامل الثبات للأداة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
الدرجة الكلية	11	%75.7

اتفاقات ولا مظاهر السيادة لتطبيق هذه السياسات وتحويلها لبرامج، فهي ذات بُعد خيالي أكثر من عملي.

تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما هي أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

تصحيح أداة الاستبانة

جدول رقم (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني

ترتيب الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التقدير
11	انتشار الواسطة والمحسوبية في عمليات التوظيف.	4.45	0.81	89.1	كبيرة جداً
6	فقدان التنسيق بين مؤسسات التعليم وسوق العمل.	4.21	0.89	84.3	كبيرة
1	عدم العدالة الاجتماعية للتوظيف.	4.17	0.76	83.3	كبيرة
4	قلة الفرص الوظيفية المتاحة.	4.15	0.91	82.9	كبيرة
5	الشروط الصعبة للتوظيف.	3.94	0.91	78.8	كبيرة
10	زيادة معدل النمو السكاني.	3.92	0.93	78.4	كبيرة
2	تدني مستوى الأجور في القطاع الخاص.	3.91	0.85	78.3	كبيرة
8	النظرة السلبية لبعض المهن والابتعاد عنها.	3.88	0.91	77.6	كبيرة
7	فقدان صفة الأمان الوظيفي في القطاع الخاص.	3.81	0.96	76.3	كبيرة
9	ضعف النظام التعليمي للتأهل لسوق العمل.	3.78	1.04	75.6	كبيرة
3	تمديد بعض الموظفين للعمل بعد سن التقاعد.	3.43	0.92	68.7	كبيرة
	مجال أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني	3.97	0.49	79.4	كبيرة

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) السابق أن الفقرة التي تنص على (انتشار الواسطة والمحسوبية في عمليات التوظيف) قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي بمقدار (4.45)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على (تمديد بعض الموظفين للعمل بعد سن التقاعد) على أدنى متوسط حسابي، حيث كان يساوي (3.43)، ومن ذلك يمكن تفسير **مجال أسباب انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني** حيث بلغ متوسطها الحسابي العام لاستجابات المبحوثين (3.97) وهو بدرجة **كبيرة**. وبناء على ذلك يتضح أن أبرز الأسباب لانتشار البطالة هو انتشار الواسطة والمحسوبية في عمليات التوظيف مما يعني ذلك قبول الفرضية.

النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: ما هي التحديات التي تواجه عمليات مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني؟

وفقاً للمقابلات مع ذوي العلاقة والاختصاص في موضوع مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني، تم التوصل من خلالهم إلى مجموعة من التحديات التي تواجه عمليات مكافحة البطالة في المجتمع الفلسطيني والتي تتمثل فيما يلي:

- الاعتماد على الوظيفة الحكومية وعدم وجود قطاع خاص لتشغيل الخريجين لأن فرص العمل فيه محدودة جدًا.
- أغلب الشركات والمؤسسات والمصانع عددها محدود وتعتمد على الشراكة العائلية ونشاطهم محدود.
- لا يوجد موائمة بين التخصصات الأكاديمية وسوق العمل، وتعتبر التخصصات التقنية محدودة جدًا.
- مشكلة الثقافة الأسرية لذلك لا يوجد تعزيز للثقافة بكافة التخصصات سواء أكاديمية أو مهنية.
- عدم تطبيق قانون الضمان الاجتماعي من تأمين صحي وتقاعد وغيرها.
- تسرب العمالة الماهرة لإسرائيل.
- حصار قطاع غزة وسيطرت الاحتلال على الموارد الطبيعية والمائية.
- غياب استراتيجيات فاعلة ومدروسة بناء على الواقع الفلسطيني.
- غياب دور فاعل لمؤسسات الدولة في التنمية الاقتصادية والتشغيل.
- تعارض سياسات وتدخلات المانحين فيما يتعلق بالتشغيل المهني.

أجمع ذوي الاختصاص على أن الاحتلال الإسرائيلي من أبرز التحديات التي تواجه البطالة في فلسطين، ومن هنا يتم قبول فرضية: «إن أبرز التحديات التي تواجه السياسات الحكومية في مكافحة البطالة في فلسطين هي وجود الاحتلال الإسرائيلي».

نتائج دراسة

- **أولاً:** يتضح من خلال الدراسة أنه هنالك اهتمام كبير من الجانب الفلسطيني فيما يتعلق بمكافحة البطالة وقد ظهر ذلك من خلال وجود سياسات واستراتيجيات صادرة من قبل الجهات المختصة في مكافحة البطالة لكن هذه السياسات مبنية على فرضية غير واقعية، فهي ذات بُعد خيالي أكثر من عملي.
- **ثانياً:** وضحت الدراسة أن فعالية السياسات الحكومية توثر في مكافحة البطالة بدرجة متدنية جدًا وما يبرر هذه النتيجة هو وجود بنود متعددة تختص في مكافحة البطالة لكن لا يوجد تطبيق لهذه البنود مثل سياسة الحد الأدنى للأجور وإيجازه الأمومة وغيرها من البنود التي لا يوجد تطبيق لها.
- **ثالثاً:** بينت الدراسة أن كفاية السياسات الحكومية المختصة في مجال مكافحة البطالة بدرجة متدنية ويمكن توضيح ذلك بأن العديد من السياسات الحكومية دعمها غير كاف للحد من البطالة بسبب افتقارها للموارد المالية مثل مراكز التدريب المهني ليست كافية وليست مربوطة بسوق العمل.
- **رابعاً:** أوضحت نتائج الدراسة أنه يوجد تنسيق بين الجهات ذات العلاقة في مكافحة البطالة بدرجة عالية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ويتم عقد العديد من الاجتماعات التي تتعلق بموضوع البطالة، إلا أنه كان هنالك وجهة نظر أخرى تؤكد بضعف التنسيق نتيجة أنه يوجد تنسيق عال لكن المشكلة في فعالية التنسيق وليس في وجوده.
- **خامساً:** أظهرت النتائج أن أبرز الأسباب لانتشار ظاهرة البطالة هي انتشار الواسطة والمحسوبية في التوظيف بشكل كبير.
- **سادساً:** إن أبرز التحديات التي تواجه عمليات مكافحة البطالة في فلسطين كما أجمع عليها ذوي العلاقة والاختصاص تتمثل في وجود الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على العديد من الأراضي الفلسطينية وأيضاً تسرب العمالة الماهرة لإسرائيل مما أدى إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

توصيات الدراسة

- **أولا:** ضرورة العمل على تعزيز السياسات الحكومية المختصة بمكافحة البطالة في فلسطين وجعلها أكثر واقعية وقابلة للتطبيق ليست فقط حبر على ورق.
- **ثانياً:** ضرورة متابعة البنود الدورية والسنوية المتعلقة بمكافحة البطالة بكافة تفاصيلها والعمل علي تطبيقها على أرض الواقع لما لها أهمية كبيرة في الحد من مشكلة البطالة مثل سياسة الحد الأدنى للأجور.
- **ثالثاً:** العمل على زيادة دعم الموارد المالية المتعقلة بمكافحة البطالة وزيادة الوعي حول الآثار السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة على كافة القطاعات من آثار اقتصادية تتمثل بانخفاض الميزانية العامة للدولة، والآثار السياسية من فقدان الاستقلال السياسي نظرًا لتبعيته لجهات أقوى منها، والآثار الاجتماعية من ارتفاع الجرائم والفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.
- **رابعاً:** ضرورة القيام بسد الفجوة التي يعاني منها التنسيق ما بين الجهات المختصة في مكافحة البطالة والعمل على تدعيم وسائل التنسيق الكفيلة بالحد من البطالة من خلال عقد اجتماعات دورية مع ذوي العلاقة والاختصاص في موضوع البطالة، إطلاع الجهات المختصة بحالات التطور والتجديد التي تطرأ على معدلات البطالة.
- **خامساً:** ضرورة وضع سياسات حكومية تحد من الواسطة والمحسوبية في التوظيف، وسياسات تقوم بالتوظيف على أساس الكفاءة وليس الأقدمية، وأخيرًا وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والعمل على زيادة المشاريع التي تتعلق بمساعدة الأشخاص العاطلون عن العمل.
- **سادساً:** الاستفادة من تجارب الدول المختلفة خاصة أن مشكلة البطالة عالمية عامة سواء كانت في مكافحة البطالة باتباع كافة الإجراءات للحد من مشكلة البطالة، كما قامت دولة موريتانيا على سبيل المثال بمكافحة البطالة من خلال «برنامج الغذاء مقابل العمل» وقامت الفكرة على توزيع المواد الغذائية على مجموعات من المواطنين مقابل عملها في تنظيف المدن، وغرس الأشجار، ومكافحة الرمال.

المراجع

مراجع باللغة العربية:

- أبو مدللة، سمير. (2018). «محددات البطالة في فلسطين»، ***مجلة جامعة الأزهر***، مجلد 20، العدد 1، فلسطين.
- أحمد، حمزة؛ وغراب، سالمي. (2019). «دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر»، ***مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة***، المجلد 4 (1).
- أحيد، ولد؛ وأسلم، محمد. (2016. «البطالة في موريتانيا»، ***بحوث اقتصادية عربية***، مجلد (22-23)، العددان (72-73).
- إرشيد، بيان. (2202). ***أهم المعلومات عن البطالة***، دخول على موقع إلكتروني بتاريخ (2022/5/27) https://rouwwad.com
- الأسطل، محمد. (2014). «العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2013)»، ***رسالة ماجستير***، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية في غزة.
- إسليم، نبيل عليان. (2019) «دور التدريب الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة»، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، مجلد 27، العدد 3.
- حياتك.(2022). أسباب البطالة وحلولها، على صفحة الإنترنت بتاريخ (28/5/2022)، https://hyatok.com.
- خبيصة، محمد. (2021). **بطالة سوق العمل في فلسطين خلال الربع الثاني**، دخول على موقع إلكتروني بتاريخ (2022/3/24) https://www.aa.com.tr/ar/
- خلوف، ميسر. (2017). «تغير معدلات البطالة في صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظة جنين للفترة 2007-2015»، ***رسالة ماجستير***، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية
- زنديق، خلود. (2017). «دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم»، ***رسالة ماجستير***، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.
- الطيب، محمد نور أحمد. (2020). «العلاقة بين قلق البطالة وجودة الحياة لدى عينة من طلاب السنة النهائية بجامعة الخرطوم»، ***مجلة الدراسات التربوية والنفسية***، جامعة السلطان قابوس،14(2)، 326-341.
- عبد الحق، خالد. (2014). ***واقع البطالة في فلسطين وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية النفسية***، جامعة القدس المفتوحة.
- عبد اللطيف، فاطمة. (2021). «البطالة والتشغيل»، ***مجلة العلمية للخدمة الاجتماعية***، 1 (14).
- عبدالكريم، محاسن؛ وعبدالله، عادل؛ ومحمد، الطيبن. (2015). دور العون الإنساني في الحد من البطالة، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- علي، موزازي. (2016). «دور الدولة في مكافحة البطالة من خلال قوانين غير قانون التشغيل»، ***مجلة قانون العمل والتشغيل***، العدد 2.
- محمد، طارق. (2021). ***تعريف البطالة***، دخول على موقع إلكتروني بتاريخ (20/4/2022)، https://mawdoo3.com.
- مصطفى، حيمور. (2015). «قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على البطالة»، ***رسالة ماجستير***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس.
- نصر الله، عبد الفتاح. (2018). «دور السياسات الحكومية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين»، ***مجلة جامعة الأزهر***، عزة سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 20، عدد خاص (A)، 181-210.
- هلسه، محمد. (2016). «دور القطاع الحكومي والخاص والأهلي في حل مشكلة بطالة الخريجين من الجامعات الفلسطينية»، ***رسالة ماجستير***، جامعة الاستقلال.
- يوسف، بومدين. (2013). «الأزمة الاقتصادية العالمة وآثارها على التشغيل والبطالة في المنطقة العربية»، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، العدد 13، 96-109.

The Role of Government Policies In Combating Unemployment in Palestinian Society

Lara Iqnais
Department of Public Administration
Birzeit University, Birzeit, Ramallah, Palestine

Dr. Ismail Iriqat
Department of Public Administration
Birzeit University, Birzeit, Ramallah, Palestine

ABSTRACT

This study aims to identify the effectiveness and adequacy of government policies in combating the phenomenon of unemployment in Palestinian society, and to clarify the level of coordination between the competent authorities to combat unemployment. In addition to identifying the causes of unemployment and the challenges it faces.

To achieve the purpose of the study, the study relied on the descriptive analytical approach by following the qualitative method to conduct (7) interviews with the concerned authorities in the subject of the study, and on the quantitative method in distributing (150) questionnaires to citizens. In the end, the study found that there is great interest on the Palestinian side with regard to combating unemployment, and this was evident through the presence of policies and strategies issued by the competent authorities in combating unemployment, but these policies are based on an unrealistic premise, as it has an imaginary dimension more than practical.

The study also showed that the effectiveness and adequacy of government policies affect the fight against unemployment to a low degree. Based on this, the most prominent recommendations were the necessity of working to strengthen the governmental policies concerned with combating unemployment in Palestine and making them more realistic and applicable. The need to put in place governmental policies that limit nepotism and favouritism in employment, and policies that place employment based on competence rather than seniority, and finally put the right person in the right place, and work to increase projects related to helping unemployed people.

Keywords: *Government Policies, Combating Unemployment, Effectiveness, Adequacy, Coordination.*